اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

استراتيجية انتاج الحليب واللحوم في الجزائر للحد من التبعية الغذائية

اعداد

الدكتور : محمد الطاهر بن يوسف و الدكتور : توفيق المدني

الجمعية الوطنية العلمية الزراعية
الجمهورية الجزائرية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر لإ تحاد المنهندسين الزراعيين العرب
بيروت - 09/ 1997 حول التكامل العربي في انتاج المحاصيل الإستراتجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي

إستراتجية انتاج الحليب واللحوم فى الجزائر للحد من التبعية الغذائية

الدكتور محمد الطاهر بن يوسف (1) و الدكتور توفيق مدني (2)

(1) استاذ بالمعهد الوطني للعلوم الزراعية الحراش الجزائر و رئيس الجمعية الوطنية العلمية الزراعية

(2) استاذ بمعهد البيولوجية ، جامعة سطيف و عضو في الجمعية الوطنية العلمية الزراعية

ملخص:

منذ بداية الإستقلال كان أغلب الحليب يستورد من الخارج و كانت اسعاره مدعمة من طرف الدولة فانخفض سعر الحليب. فاتجه بذلك المربون إلى إنتاج أبقار اللحم. فارتفعت أسعاره على حساب إنتاج الحليب. و تبين الإحصائيات أن إنتاج الحليب ارتفع من 713 مليون لتر في سنة 1984 الى 1057 مليون لتر في سنة 1994 و هذا يمثل زيادة تقارب 48,2 %. أما الزيادة فى إنتاج اللحوم في نفس الفترة كانت تساوي 86.6 %.

تبين كذالك الإحصائيات ان إستهلاك الحليب تزايد بـ61% في العشريات الفارطة.ونسبة تغطيته بالحليب المنتج محليا كانت ضئيلة و هي 25.6 في سنة 1984 و 27.4 % في سنة 1994. وكذلك حسب الإحصائيات فإن الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء يقدر ب 70% مقارنة بالحبوب (25%) و هذا رغم تطور قطاع الدواجن في الجزائر.

فقد كانت جل مكونات الأعلاف المركزة مستوردة و مدعمة مما شجع على التركيز على عمليات التسمين فنتج عن ذلك عدم التطور الكافي لزراعة الأعلاف المحلية.

وفي مرحلة التسعينات تغير الوضع واتجهت الدولة إلى تدعيم الحليب المنتج محليا فأعيد الإعتبار لتربية أبقار الحلوب ولهيكلة المصالح الإدارية والمهنية من اجل استعمال عقلاني لوسائل الإنتاج والتحويل ومنها البشرية و المالية و الإقتصادية.

وضمن الورقة شرح كاف للجهود المبذولة في سبيل التطور هذا القطاع الإستراتجي للحد من تبعية إستيراد الحليب والمواد الأولية للإنتاج الحيواني و للصناعة الغذائية لبلوغ اللإكتفاء الذاتي من اللحم و الحليب ومشتقاته.

الكلمات الأساسية: الجزائر، مخططات زراعية، إنتاج الحليب ، إنتاج اللحوم ، نظم تربية المواشي ، إنتاج الأعلاف ، الإستهلاك ، الحد من التبعية الغذائية.

المقدمة

تنحصر الزراعة في الجزائر خصوصا بالسهول الخصبة في الشمال و السهوب الداخلية وأحواض إستصلاح الأراضي والواحات بالجنوب. وبالرغم من مساحتها الكبيرة (238.1 مليون هكتار)، فإن الجزائر لا تستغل الا نسبة ضئيلة من الأراضي الفلاحية (3.1٪)، وهذا ناتج عن صعوبة التضاريس وكذلك شساعة الصحراء(81.6٪). وكما تتميز الجزائر بنمو ديموغرافي عالي نسبيا (3.2٪ في السنة) ففي عام 2000 سيقدر عدد السكان الإجمالي ب35 مليون نسمة. و حسب تقديرات الـ FAO ، فإن الإنتاج الغذائي لكل ساكن قد إنخفظ. كما أن معدل الحصة الغذائية لكل ساكن ضعيفة مقارنة مع البلدان المتوسطية الشمالية.

تميزت الحالة الزراعية الغذائية لأقطار المغرب العربي خلال الثمنينات بكمية محدودة من البروتينات الحيوانية ، وبالمستوى المتوسط كان يقارب 13.6 غ/ساكن يوميا في عام 1986 (8.5غ الجزائر ، 11.1غ المغرب ، 13.3غ تونس ، 24.7 ليبيا و 10.2 مصر).

والفلاحة في الجزائر لها مكانة هامة ، وهي مازالت غير مستقرة وهي في تطور ملحوظ كما يشير إلى ذلك نسبة الناتج الداخلي الفلاحي إلى الناتج المحلي الخام (8٪ في عام 1986 و 15٪ في عام 1996.

بينما إتجاه الإنتاج الزراعي في ارتفاع الا أنه غير قادر على الإستجابة إلى احتياجات النمو الديموغرافي و هذا أدى إلى اللجوء المستمر لإستيراد المواد الغذائية و كانت له عواقب سلبية على توازن الميزان التجاري و على دعم القطاع الفلاحي. و يجب اذا أن تتخذ اجراءات لدفع إنعاش تنمية القطاع الزراعي وبعه بالخصوص قطاع إنتاج الحليب والحبوب. فحسب تقديرات المنظمة الدولية (الـ FAO)، فإن حجم الإكتفاء الذاتي المحلي في الجزائر يقدر حاليا بـ25 ٪ للحبوب و30 ٪ للحليب. و بالمقابل فإن إنتاج اللحوم الحمراء قد إستطاع أن يغطي حوالي 70 ٪ من إحتياجات الإستهلاك.

ومن هنا يظهر جليا أن على الجزائر ربح رهان تحسين مقدار النمو الفلاحي و هذا لتغطية الحاجات المتولدة عن النسبة العالية للنمو الديموغرافي السنوي. و في هذا الصدد فإن العديد من الخبراء يتساءلون عن إمكانيات تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني بمعدل كبير للحد من التبعية الغذائية.

1. وضع تربية الماشية ومواردها الغذائية في الجزائر

إن جل قطعان الماشية تتكون من أصناف محلية و حيوانات ناتجة من التهجين مع عروق مستوردة. و إن الإحصائيات الزراعية تشير الى نوع من التذبذب في العدد الإجمالي للماشية بين أعوام 1985 و 1995. و بصفة عامة، فإن عدد الأغنام يأتي في المرتبة الأولى ثم الماعز والأبقار. و نلاحظ كذلك إنخفاض عددي نسبي لكل الأصناف في عام 1995 (جدول1)

السنة	بقر		غنم		ماعز		إبل		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1986 (1)	1750	7.6	18000	78.6	3010	13.1	150	0.7	22910	100
1995 (2)	1267	6.0	17302	80.6	2780	12.9	127	0.6	21476	100
نسبة التغير	27.6%		3.9%		7.6%		15.3%		6.3%	

جدول 1 : مقارنة عدد الحيوانات حسب أصنافها في الجزائر (1000 رأس)

إن إختيار نظام تربية المواشي يتركز على ضرورة توفير تغذية ملائمة و مستمرة للحيوانات وهذا لكل نوع أو سلالة للحصول على إنتاج مرضي. وفي الجزائر، يلاحظ أن الإنتاج الحيواني يختلف حسب نوع الحيوان و نوع المنتوج و المنطقة. و كذلك حسب التغيرات الفصلية التي تفرض غالبا اللجوء إلى التربية المختلطة للمواشي لإستغلال المناطق الرئيسية و هي الشمال ، و الهضاب و الصحراء.

إن وفرة الموارد العلفية قليلة في المناطق الجبلية و الهضاب . و هذا يعود إلى تدهور النباتات الراجع إلى الرعي الجائر من جهة و إلى قلة الأمطار من جهة ثانية . بينما في المناطق السهلية التلية فإن موارد الكلأ الطبيعية مرتبة بالخدمات الفلاحية.

يضاف إلى التغذية الأساسية علف مركز في مراحل قصيرة أوخلال كل السنة. وإستعمال العلف الجاف كثيرا ما نجده ، فهو يعوض الكلأ الأخضر عندما يصبح هذا الأخير نادرا أوكمصدر أساسي للأعلاف المالئة خلال الصيف والشتاء. وإن إنشاء مخازن للكلأ ذو جودة في المناطق السهلية خلال المواسم الملائمة من السنة تشكل أحد الحلول الممنوحة لتدعيم المحصول الغير تقليدي في المناطق الجبلية والسهبية.

تتكون أراضي المراعي من80٪ من علف جاف (بيقية وشوفان) و 20٪ من كلأ الأخضر(الفصة ،الشعير، الجودار). و يجب الإشارة إلى أنه بسبب ظروف الحصاد و تحضير الكلأ الجاف فإن حصة المحصول تصل تقريبا إلى نصف قدرتها الإنتاجية. فلهذا نلاحظ الإستعمالا متزايدا للأعلاف المركزة في تغذية قطعان الماشية. ويعود الى طلب كبير ضمن برامج تكثيف إنتاج الدواجن (بيض و للحوم بيضاء) من جهة وتسمين الأبقار والأغنام وإنتاج الحليب من جهة أخرى.

و يتميز توزيع معامل تصنيع الأعلاف المركزة في القطر الجزائري بنوع من عدم التوازن كما تشير اليه الأرقام التالية: 67% في الشمال (و منها 50% في 10 ولايات فقط)، 18% في مناطق إنتاج الحبوب، 10% في مناطق السهوب الداخلية و 5% في الجنوب الصحراوي.

تستعمل في صناعة الأعلاف المركزة مواد أولية جلها مستوردة من الخارج بالعملة الصعبة. و كذلك فإن الكلفة الغذائية (%) لكل وحدة منتوج حيواني نهائي كانت كما يلي حسب كهان (1989): بيضة واحدة (33.7%) ، كلوغرام لحم أبيض (15.5%) ، كلوغرام لحم خروف (9.4%) ، كلوغرام لحم بقر(1%) ولتر حليب بقر (3%). ونسبة الكلفة من العملة الصعبة لإنتاج 100غ من البروتين الحيواني هي كما يلي: بيض (2.24 دج) ، لحم أبيض (1.78 دج) ، لحم خروف (4.6 دج) ، لحم بقر(0.93 دج) وحليب بقر (0.53 دج). وفي عام 1996 تضاعفت هته الأرقام تقريبا ب 5 مرات نظرا لتضخم الدنار الجزائري.

و في أي حال فإن الإصناف الحيوانية ترتب كما يلي حسب العملة الصعبة التي توفرها في تغذيتها: فتأتي بقرة الحليب في المرتبة الأولى ثم عجل مسمن و دواجن اللحم و دواجن المبيضة وخروف مسمن.

و نستنتج من هنا أن الإكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الأولية الفلاحية تقريبا معدوم ، كما أن التنمية الدواجن لم تقلل من تربية الحيوانات المجترة التي تتميز بخصوصية إستغلال المراعي الطبيعية والإندماج في التقاليد الإجتماعية الريفية.

2. تطور إنتاج الحليب

إن قطاع الحليب في الجزائر مرتكز على إنتاج الأبقار بشكل رئيسي حيث يشكل نسبة 80% منها 50% أبقار حلوب محسنة و 30% أبقار محلية و تكمل الأصناف الحيوانية الأخرى الكمية المتبقية و هي: 14% من الماعز ، 5% من النعاج و 1% من النوق.

و قد تدرج إنتاج الحليب الوطني صعودا فكان في عام 1985 يقدر ب 713 مليون ليترا و في عام 1995 وصل الى 1050 مليون ليترا (حسب إحصاءيات وزارة الزراعة 1996). هذا الإرتفاع يفسر بإستراد مجموعات هامة من الأبقار الحلوب. وكان تطور قطيع الماشية المحلية بطيئا و هذا لعدة أسباب، سواءا على المستوى التنظيمي أو على المستوى الإقتصادي الإجتماعي، فهذه كانت السبب في بطء تطوره فقد بلغت نسبة تطوره خلال عشر سنوات 5% من عام 1980 الى عام 1990، و كان المردود من الحليب ضعيفا، و من ناحية أخرى فإن أستهلاك الحليب قد تطور هو الآخر الى الإرتفاع بصورة مستمرة و هذا راجع الى الزيادة الديمغرافية و كذلك النزوح الريفي نحو المدن. فانتقل الإستهلاك الفردي من الحليب في السنة من 35 كغ عام 1967 إلى 65 كغ عام 1979 ثم الى 78 كغ عام 1988 و في عام 1994 وصل الإستهلاك السنوي للفرد الى 115 كغ و كانت نسبة الزيادة كما يلي: 20% بين سنوات 79-1988 و 47% بين سنوات 88-1994. و يحتل إستهلاك الحليب و مشتقاته جزءا معتبرا في نمط الإستهلاك لدى المواطن الجزائري حيث يقدر هذا الإستهلاك ب 7.7غ في اليوم للفرد الواحد من البروتين الحيواني مقارنة مع ما يستهلكه من اللحوم (7.2غ في اليوم) و الأسماك (1.6غ في اليوم). فبالنسبة لهذا القطاع الهام فإن إنتاج الحليب تعترضه عدة عوائق و صعوبات راجعة لتذبذب حجم قطيع الماشية من جهة والى ضعف المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف من جملة المساحة الزراعية من جهة أخرى (6.90% عام 1993) ، وإن طبيعة إستغلال الأراضي البعلية المزروعة بالأعلاف تبين كذلك مدى ضعف المردود لهذه الأراضي المرتبطة بالعوامل المناخية. و من جهة اخرى فإن ضعف إنتاج الحليب المسلم للمعامل وكذالك تزايد النمو الديموغرافي قد جعل من الضروري اللجوء إلى إستراد كميات كبيرة من الحليب المجفف. و في الحقيقة ، فإن هذا الإستراد بات ضروريا لا إستغناء عنه ، ليس لجعل معامل تصنيع الالبان اكثر مردودية فحسب ، بل لتلبية الطلب المتزايد على مادة الحليب و هذا لجعلها تستجيب للقدرة الشرائية للمستهلك المدعم من طرف الدولة ،و مع ذلك فإن دعم الدولة لاسعار بيع الجليب لسنوات طويلة جعل من المتعذر بل من المستبعد وجود اي حوافز من شأنها تطوير وتنمية إنتاج الحليب الخام المحلي ، فهذا الوضع كرس تزايد الإستراد وإستمراره حتى وصل حاليا إلى نسبة 60% من الإحتياج الوطني (جدول 2).

السنة	1981	1983	1985	1987	1988	1989	1990	1991	1993	1994
الكمية	100	125.6	141.7	112.7	85.7	95.7	83.4	77.0	130.7	98.4
القيمة	100	140	134.2	107.8	151.9	246.9	322.6	555.7	1101.7	1412.0

جدول2 تطور الأرقام البيانية للإستراد الحليب

(وزارة الفلاحة 1995)

و إن الصعوبات التي تعترض مجال إنتاج و تصنيع الحليب محليا توجد ايضا في مجال الزراعات الغذائية الأخرى (كالي،1993).

و يتطرق هذا التقرير للمشاكل في ميدان الحليب في الجزائر عبر تحليل وضع إنتاج الحليب المسوق من طرف عينة تتكون من معملين لصناعة الألبان.

1.2 مميزات جمع و تصنيع الحليب

من جملة المعامل ال17 المزروعة على القطر الجزائري والمسيرة من طرف ثلاثة دواوين جهوية للحليب إخترنا عينة مكونة من معملين لتصنيع الحليب حتى نعطي صورة عن نظم تزيد المستهلك بالحليب. فالمعمل الأول يوجد بولاية الجزائر ، والثاني بولاية بومرداس ويرتكز تموينهما على نوعين من الحليب:

- حليب خام محلي منتج في مزارع تابعة لبرنامج جمع الحليب ،

- وحليب ناتج من مسحوق حليب خال من الدسم ومن مادة دسمة من حليب مجفف.
وقد إعتمدت خطوات الدراسة على التحريات التي أجريت خلال موسم 1995/1994 في المعملين المذكورين أنفا التابعين للديوان الجهوي للوسط. و كذلك اعتمد في إجراء هذا النوع من التحري على فرضية أن تطور إنتاج الحليب الخام الناتج محليا هو الحل الأفضل والأمثل بالنسبة لمنتجي الحليب وللمصنعين الذين على عاتقهما تسويق حليب ذي نوعية جيدة .
هذه التحقيقات ترتكز على ميدان الحليب تكميلا لأعمال سابقة في البحوث الزراعية (بن يوسف 1992أ و 1992د). وكذلك فهي تشكل نظرة على الوضع الحالي لصناعة الألبان وآفاق تنمية إنتاج الحليب المحلي في إطار البرنامج الجديد الذي بدأ العمل بتطبيقه مؤخرا لفائدة هذا القطاع.
فالمعمل الأول يحصل على الحليب المحلي من خلال خمس شبكات لجمع الحليب في دائرة قطرها 100 كلم². بينما المعمل الثاني يحصل على الحليب من شبكتين في دائرة قطرها 60 كلم². وطاقة المعملان الإنتاجية هي كالتالي: 37000 و18000 لتر(جدول 3).

	معمل 1	معمل 2
عدد شبكات جمع الحليب	5	2
طاقة جمع الحليب لتر	37 000	18 000
الجمع / يوم لتر	14030	5842
نسبة الا ستغلال	38%	32%
عدد المنتجين	274	44
عدد الأبقار	2510	900
لتر/بقرة/يوم	5.6	6.5
لتر/عامل/يوم	738.4	584.2
لتر/كلمتر/يوم	29.8	24.8

جدول 3 معطيات جمع الحليب أورلاك 1994

هذه الطاقة إستوعبت كل ما أنتجته مجموع مربي الأبقار الحلوب المتعاقدين مع المعملين ، في عام 1994 وتكون بذلك نسبة إستعمال هذه الطاقة ب 38% و 32% ، وإنه عندما نحسب الكمية المجموعة على المسافة المقطوعة لجلب الحليب للمعملين نجد أن نصيب كل كلومتر مقطوعا يقدرب 29.8 و 24.8 لترا من الحليب.
هذه النسبة هي دون النسبة العادية و المقدرة ب 100 لتر/كلم وهذا يبين لنا النتائج الهزيلة التي يملكها هذان المعملان ، وفضلا عن ذلك فإن صناعة الألبان الوطنية كانت قد بنيت في السابق على تصنيع الحليب المستورد وليس على الحليب المنتج محليا ، ونتيجة لهذا فإن سياسة الأسعار المنخفضة لشراء الحليب المحلي وأسعار الحليب المدعم والمستورد للإستهلاك كان لها أثر ضارعلى تنمية إنتاج الحليب المحلي. (جدول4).

السنة	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1994	1995
اسعرالإنتاج	3,00	4,00	4,00	7,00	7,00	10,00	18,00	22,00
سعرالتصنيع	1,45	1,70	3,70	4,80	6,70	8,70	11,30	13,00
سعر الإستهلاك	1,30	1,70	1,70	1,70	2,00	4,00	7,00	20,00

الجدول 4 تطور أسعار لتر الواحد للحليب بالدنار الجزائ

وفي عام 1994 فإن مجموع ما أنتجته دواوين الحليب الجهوية الثلاثة معا قدر ب80 مليون لتر (اي 7.6%) وان الكمية الباقية4. 92% من الحليب المحلي الكلي لم ترد الى هذه الدواوين. فهذه إما أنها قد أستعملت في الإستهلاك الذاتي محليا أو أنها قد بيعت عن طرق أخرى خارجة عن قنوات هذه الدواوين.

وإن أسعار شراء الحليب المحلي لم تعرف التطور بل بقيت بسعر 4 دج/لتر طيلة خمس سنوات من عام 1986 الى غاية عام 1990 ، ثم بعد ذلك إرتفعت إلى 7 دج في عام 1991 في حين أن سعر الطن من الأعلاف المركزة قد إرتفع بسرعة حيث إنتقل من الرقم البياني 100 عام 1982 إلى 406.3 عام 1992. وأضيف الى ذلك إرتفاع أسعار شراء تجهيزات التربية الحيوانية التي تضاعفت ثلاث مرات في عام 1989 من ناحية ، وكذلك تخفيض قيمة الدينار من ناحية أخرى .

2.2. تلبية إحتياجات الإستهلاك

تشكل صناعة الحليب المبستر والمعقم في أكياس من البلاستيك النشاط الرئيسي للمعملين المعنيين وهي تشكل نسبة 90% من عينات الألبان المسوقة. وتتنوع منتجات الألبان لهذين المعملين من الحليب المعقم على درجة الحرارة العالية (UHT) الى اللبن الزبادي بالنسبة للمعمل الأول ، أما بالنسبة للمعمل الثاني فإنه ينتج الألبان الطرية مع حدث إنخفاض في إنتاج الحجم الطرية بنسبة 35.1% وفي الأجبان الطرية بنسبة 95%. أما في مايخص إنتاج اللبن الزبادي فقد إرتفعت نسبته 22.4% عام 1994 مقارنة مع عام 1993 (جدول 5).

معمل1			معمل2		
المنتوجات	نسبة الطاقة المستعملة 1993	نسبة الطاقة المستعملة 1994	المنتوجات	نسبة الطاقة المستعملة 1993	نسبة الطاقة المستعملة 1994
حليب مبستر	98.8	94.2	حليب مبستر	83.1	83.2
حليب UHT	9.7	44.6	جبن طي	26.2	35.1
لبن	1.5	1.2			
لبن زبادي	36.7	59.1	جبن عجين مضغوط	17.1	17.1
عجائن طرية	70.4	36.3			
قشدة	37.3	23.1	جبن طري معلم	106.5	11.5
زبدة	21.6	2.4			

جدول 5 إستعمال الطاقة الإنتاجية لمعمل 1 و2 أبرلك 1993 و 1994

وأن أسباب ضعف الطاقة الإنتاجية مردها غالبا إلى طبيعة التجهيزات أو إلى عوائق في عملية الصيانة أو إلى نقص التموين بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج وفي عام 1994 فإن كمية الحليب التي وزعت أو صنعت من طرف المعمل1 كانت هكذا من 1.7 مليون لترا في شهر جانفي (ك2) إلى 1.5 مليون ليتر في شهر ديسمبر (ك1) وهذا يسجل نقصا قدره 11.8%. و بالنسبة للمعمل2 وفي نفس الفترة فإنه يسجل إنخفاضا في مبيعاته بنسبة 25.5% ، ويسوق المعملان إنتاجهما في نقاط بيع يملكانها وعددها 4 و 20 على التوالي. هذه النقاط تقع في الولايات المتجاورة وهي الجزائر، البليدة ، بومرداس و تيبازة. وكذلك للمعملين موزعون خواص لتصريف إنتاجهما وعددهم 52 و 37 بالتوالي لكل من المعمل الأول والثاني. وقد كانت تقديرات الخدمات التي يؤديانها في الولايات التي يصرفان فيها إنتاجهما عام 1994 مبينة في الجدول 4. و إن نسبة ما يلبيه معمل رقم 1 من إحتياجات الولايات من منتجات

الألبان التي يقوم بخدمتها مرضية حيث بلغت 97.8% وإنه من مجموع الطلب على هذه المنتوجات المقدر ب 94 لتر للفرد الواحد في السنة. فإن هذا المعمل قد زود الولايات المعينة بكمية قدرت ب 82.2 لترللفرد الواحد في السنة بنسبة لولاية الجزائر و94.7 لتر بالنسبة لولاية تيبازة ، و بالمقابل فإن المعمل 2 لا يلبي سوى 31.1% في المتوسط من إحتياجات الولايات التي يقوم بتزويدها بهذه المنتوجات. و من هنا يتبين بأن ولاية بومرداس هي الأكثر حظا حيث تحصل على 74.2% من إحتياجاتها من الحليب المبستر و بالنسبة للولايات الأخرى فإن حصصها من الحليب و مشتقاته ضعيفة وهذا ما يفسر غياب التوزيع بين ولايات منطقة الوسط. وإن هذا الإختلاف في تغطية إحتياجات المستهلكين من مادة الحليب في منطقة الدراسة يمكن تفسيره بسوء توزيع الحصص بين الموزعين المعتمدين لهذه المادة لأنهم يفضلون توزيعها في المناطق القريبة من المعمل لأن هامش الربح موحد في جميع المناطق مما يجعلهم لايكلفون أنفسهم جهد الذهاب إلى المناطق البعيدة ما دام الربح واحد . وإنه من المفيد التذكير بأن مادة الحليب ظلت لمدة طويلة تحظى بدعم من الدولة ، و منذ 1995 رفع هذا الدعم على أسعار بيع هذه المادة و مشتقاتها إذ تركت حسب هوى السوق ، وهذا كان له أثر في عملية إعادة ضبط الأسعار على جميع المستويات في مجال الحليب ومشتقاته مما أعطى دفعا جديدا لعملية الإنتاج فى معامل تصنيع الالبان .

3. تطور إنتاج اللحوم

إن الجزائرتستهلك تقليديا اللحوم الحمراء وهذا مرتبط بالعادات الغذائية لمجتمعها، وإن الظرف الحالي لإنتاج وتسويق اللحوم الحمراء أدى إلىنوع من التوازن في إستهلاك اللحوم الناتجة من الأغنام و الأبقار في عام 1986 ، أما في التسعينات يظهر تفوق لحوم الأغنام ورغم التنمية الهائلة لتربية الدواجن فإن اللحوم البيضاء تدخل بنسبة محدودة في العدات الغذائية . و يتبين من هنا أن للحيوانات المجترة دور هام في التموين المحلي بالحوم الحمراء زيادة على منتجات أخرى منها الجلود والصوف.

	(1000 طن)				النسبة المئوية			
	بقر	غنم	ماعز	جمال	بقر	غنم	ماعز	جمال
1986	66.3	79.6	15.5	4.7	40.0	47.9	9.3	0.8
1990	87.5	134.0	17.0	2.0	36.4	55.7	7.1	0.8
1994	100.0	170.0	25.0	2.0	33.7	57.2	8.4	7.0

الجدول 6 تطور إنتاج اللحوم الحمراء

فيما يخص إنتاج لحوم البقر ، نلاحظ أن مردود البقرة المحلية يعتبر ضعيفا (وزن العجل المولود يتغير من 18 إلى30 كلغ و مردودية الذبيحة يقارب 90 كلغ) أما عند الحيوانات المهجنة نلاحظ تحسين العدد من المقاييس الإنتاجية .

نوع الحيوان	القياس	سمرة الأطلس	المهجنة
1) العجول	- الوزن عند الولادة (كغ)	18	30
	- السن عند الفطام(يام)	180	205
	- الوزن عند الفطام(كغ)	75	130
	- السن (شهر)	24	24
	- الوزن الحي (كغ) للعجول	200	420
	- وزن الذبيحة (كغ)	90	180
2) البقر المستبعدة	- السن(شهر)	72	36
	- الوزن الحي (كغ)	240	250
	- وزن الذبيحة (كغ)	130	140
3) الذكور المستبعدة	- السن(شهر)	80	48
	- الوزن الحي (كغ)	600	620
	- وزن الذبيحة (كغ)	300	320

الجدول 7. خصوصيات إنتاج اللحم عند الأبقار المحلية والمهجنة

يساهم الإنتاج الحيواني في نصف الإنتاج الداخلي الزراعي الكلي للبلاد ، وهذا يفضل تطور فرع اللحوم الحمراء والبيضاء. وقد عرف إنتاج اللحوم الحمراء نموا قدره 6.1% خلال الثمانينات مقارنة بالزيادة في إنتاج اللحوم البيضاء التي كان نصيبها 11% والبيض 30% وإنتاج الحليب 4.8% .

وبالرغم من هذا فإن قطاع الإنتاج الحيواني تميز بضعف الإنتاجية بسبب عوائق صحية و إجتماعية وإقتصادية وإن النمو في عدد قطعان الأغنام كان نتيجة الطلب الداخلي على اللحوم ، مما جعل هذا النمو في تزايد و كذلك للأسعار المربحة ، وقد رافق هذا النمو إستمرار عمليات إستيراد حبوب الأعلاف "(الشعير و الذرة الصفراء) الموجهة العمليات التسمين .

و نتج عن هذا الإقبال على تربية الأغنام إكتضاظ المراعي مما تسبب في تدهورها ، وبناءا على المستوى الحالي لإستهلاك لحوم الأغنام ، فإنه لكي يلبي كل الطلب إلى غاية عام 2000 يجب إنتاج كمية تقدر ب220000 طنا من هذه اللحوم ، وهذا يتطلب تدخلات تقنية في مجال القطعان المحلية وتحسين نتائجها. وكذلك في إنتاج الأعلاف وفي تنظيم سوق اللحوم. أما بالنسبة لإنتاج لحوم الأبقار فإن الإهتمام يجب أن ينصب على البرامج الصحية لخفض نسبة النفوق و كذلك تحسين نمو الحيوانات ويبقى بعد ذلك إمكانية تحسين كمية لحوم الأبقار عن طريق تحسين نوع الأبقار المستبعدة التي ستكمل عملية تسمين العجول بفضل أسعار هامة ومفيدة .

وقد انتقل الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء من الرقم 100 عام 1985 إلى الرقم 120 عام 1987 ثم إلى رقم 141 عام 1989. و بالتوازي مع الإنتاج فإن كمية اللحوم الحمراء المتوفرة انتقلت هي الأخرى من الرقم 100 عام 1985 إلى الرقم 110 عام 1987 ثم إلى الرقم 127 عام 1989 ، وقد صحب هذا التطور إرتفاع نسبة الإستهلاك من اللحوم الحمراء نتيجة لإرتفاع الإنتاج من هذه المادة ، فانتقل من 7.7 كلغ للفرد الواحد في السنة عام 1985 إلى 9.6 كلغ في السنة عام 1989 منها حوالي 20% مستوردة.

تمثل نسبة الإكتفاء الذاتي من لحم البقر 80% في عام 1990 و من المحتمل أن تتراجع هذه النسبة إلى 75% في عام 2000 و إلى 65% في عام 2010.

و بصفة عامة ، يلاحظ أن الإكتفاء الذاتي من المواد الأولية الفلاحية تقريبا معدوم ، كما أن تنمية قطاع الدواجن لم تقلل من تربية الحيوانات المجترة التي تتميز بخصوصية إستغلال المراعي الطبيعية و الإندماج في التقاليد الإجتماعية الريفية. وهذا الدور الإجتماعي لتربية المواشي يظهر جليا في المناطق الجبلية و السهلية (بقر) و في الهضاب والمناطق القاحلة (غنم ، ماعز ، جمال). كما إن الأصناف الحيوانية المحلية تستحق الرعاية لأنها تقدم إنتاج كبير من اللحم رغم قلة الوسائل المتوفرة لإستغلالها . و هذا يبين أن تربيتها لا تعطي لها الأهمية اللائقة وهذا أدى إلى تهميشها و تسبب في عجز متزايد للبروتينات الحيوانية ، ويتم تغطية هذا العجز في الإستهلاك باللجوء إلى الإستيراد.

4. آفاق تنمية إنتاج الحليب واللحوم في الجزائر

نظرا لخصائصها في الجزائر فإن تربية المواشي لها دور هام دون اللجوء إلى مواد أولية الآتية من الخارج. و ضروريات إنعاش قطاع الإنتاج الحيواني يؤدي لامحالة إلى إعادة الإعتبار و الإعتراف بدوره الإستراتيجي و هذا بإنشاء مصالح و هياكل دائمة مطابقة لنوع الإنتاج . كثيرا من المشاكل التقنية الإجتماعية و الإقتصادية تستحق التكفل بها مع النظر إلى الجانب التنظيمي و المهني.

و في مناطق الشمال أين تتركز أساسا الأراضي الزراعية يتعلق الأمر بتكثيف القاعدة العلفية و هذا بتنظيمها حتى تقلل التبعية مع الخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية

و في مناطق الهضاب السهبية والجبالية، فإن تحسين المراعي يتطلب إنظباط في الإستغلال لتحقيق توازن بين دورالماشية كعامل إخصاب الأراضي ودورالنبات كعامل إستقرارالأراضي ومكافحة التصحر .

وفي المناطق الصحراوية فإن تربية الماشية لإنتاج الحليب واللحم أعطت نتائج مشجعة وهذا بالنسبة للبقر، والماعز.

يمكن إستعمال التحسين الوراثي لتطوير تربية المواشي مع الأخذ بعين الإعتبار الإحتفاظ بالسلالات المحلية التي تشكل ثروة إستراتجية وطنية بالمقارنة مع السلالات المستوردة و التي هي مرتبطة بجودة الكلأ والتموين الخارجي .

و في مجال آخر فإن حصة الحليب المنتج محليا في المزارع تبقى متدنية جدا في معامل تصنيع الألبان حيث قدرت ب5% مقارنة بالحليب المستورد وإن هذه النتائج تعد ممثلة النتائج المتحصل عليها في المعامل الأخرى.

وقد إتخذت إجراءات في مجال السياسة الجديدة بهدف إعادة تأهيل إنتاج الحليب المحلي بناءا على مبادرة من الدولة في شهر جوان (حزيران) من عام 1995. هذه الإجراءات تعتمد على مجموعة من القرارات المرتبطة بجهاز الإنتاج وبمراكز جمع الحليب وهي تهدف إلى إزالة العوائق ، وكذلك وضع التأطيرالمهني والتقني وفي نفس الوقت تحرير البوادر وإشراك المعنيين بالإنتاج. ولهذه المبادرة الأخيرة نتائج جد حسنة حيث سترفع من إنتاج الحليب المحلي مما يقلل من نسبة الإستيراد من الخارج وهذا سوف تظهر نتائجه إلى عام 2000 حيث تصبح نسبة ما يعطيه الإنتاج المحلي 50% بدلا من 35% في الوقت الحالي

وإن الإجراءات المتخذة تضم مجموعة النشاطات التقنية والإجتماعية الإقتصادية التي تهم متابعة وتنمية الموارد الغذائية لقطيع الأبقار الحلوب بفضل التوسع في المساحة المزروعة بالأعلاف ، وكذلك تنويع الزراعات وإعادة تنظيم نقط جمع الحليب وتوزيعه وتسويقه كذلك ، وهي تهدف كذلك إلى تعميم تقنيات التسيير بتدعيم جهازالتكوين والإرشاد وبالخصوص فيما يتعلق بوسائل التلقيح الإصطناعي في مزارع تربية الابقارالحلوب والتكلف بالتغطية الصحية.

وأخيرا، على مستوى تقدير قيمة هذه المهنة ومحيطها فإن البرنامج الوطني الجديد أتاح

الفرصة لتنصيب المجلس المهني للحليب وميثاقه إعداد وتنشيط الإجراءات بين مختلف المتدخلين في ميدان إنتاج وتصنيع الحليب .

وفي النهاية فإن هذه الدراسة أبرزت القيمة العظيمة للمجهودات اللازمة لتساهم في تنمية حقيقية الإنتاج اللحوم ولصناعة الألبان في إطار الأفاق الجديدة التي ظهرت أخيرا في الجزائر وان نتائج مثل هذه التوجيهات لفائدة إنتاج الحليب و اللحوم المبنية على اجراءات واقعية يجب أن تكون أفضل حافزلمزارع تربية المواشي وتموين أكثر إنتظاماً للأسواق المحلية في إطار ميدان أكثر تميزا ووضوحا وأكثر إندماجا مكونا من المربيين والصناعيين والمصالح المعنية.

- **بن يوسف م. ط.** (1992أ). دراسة عن نظام إنتاج الحليب في الجزائر ـ الندوة العالمية الأولى عن الدراسة العامة لنظام التربية - تولوز- فرنسا - 1990

- **بن يوسف م. ط.** (1992 ب). تحليل النظام الجزائري لإنتاج وتموين الحليب المورد لمعامل التصنيع - نتائج الأولية - الندوة الثانية لنظم التربية - سراغوسا- إسبانيا - 1992 .

- **كالي. س.** (1993). صناعة الألبان في الجزائر ، طريقة العمل والصعوبات في التنمية ـ حالة أورلاك - مذكرة تخرج - المعهد الوطني للعلوم الزراعية - الحراش - وزارة الفلاحة تطور و تقديم عقلنة فرع لألبان الصناعية ، فيفري(شباط) 1993.

- **وزارة الزراعة** (1995). إحصائيات الزراعية وتحقيقات الإقتصادية - مذكرات عن الوضع الراهن - مارس (أذار) 1995.

- **وزارة الزراعة** (1995). تعليمات وزارية متعلقة بتطبيق السياسة إعادة التأهيل إنتاج الحليب المحلي جوان (حزيران) .

- **أورلاك** (1993، 1994 و 1995). تقارير داخلية لمعامل تصنيع الحليب (رقم1و2).